تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

تأثير الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق للمدة 2004-2021

The Impact Of Local Investment On The Unemployment Rate In Iraq For The Period (2004-2021)

م.م عبدالله حيدر جواد
Abdullah Haider Jawad
Abdullah.h.j@uomustansiriyah.edu.iq
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: الاستثمار المحلي، معدل البطالة، ARDL، العراق.
Keywords: Domestic Investment, Unemployment Rate, ARDL, Iraq.

المستخلص

يعد الاستثمار المحلي من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تسهم في زيادة مستوى التراكم الرأسمالي وخلق فرص العمل فضلا عن دوره في تعزيز النمو والتنمية، يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004 – 2021) باستعمال التحليل القياسي من خلال تطبيق نموذج ARDL. وتوصل البحث الى وجود تأثير إيجابي طويل الاجل لنسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة على مستوى التشغيل من خلال دوره في تخفيض معدل البطالة في العراق، وان حصول اي اختلال في العلاقة الطويلة الاجل بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في الاجل القصير سيتم تصحيحه بعد مرور مدة عشر. فصول (سنتين ونصف). كما اقترح البحث مجموعة من التوصيات من اهمها قيام الحكومة باتباع برامج الاشغال العامة الموفرة لفرص العمل والتي غالباً ما تكون في مشاريع البنى التحتية من اجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة.

Abstract

Domestic investment is one of the important economic variables that contribute to increasing the level of capital accumulation and creating job opportunities, as well as its role in promoting growth and development. The research aims to measure and analyze the relationship between local investment and the unemployment rate in Iraq for the period (2004 - 2021) using econometric analysis by applying... ARDL model. The research concluded that there is a positive long-term effect of the ratio of domestic investment on the gross domestic product at constant prices at the employment level through its role in reducing the unemployment rate in Iraq and that any imbalance in the long-term relationship between domestic investment and the unemployment rate in the short term will be corrected after ten semesters (two and a half years). The research also suggested a set of recommendations, the most important of which is for the government to follow public works programs that create job opportunities, which are often in infrastructure projects, to stimulate the private sector to invest and provide new job opportunities.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/3
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

المقدمة

يعد الاستثمار المحلي من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تسهم في زيادة التراكم الرأسمالي وتكوين الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص العمل، ومعظم الدول سواء المتقدمة منها او النامية تعتمد على الاستثمارات كمصدر من مصادر تحقيق الايرادات وتحقيق متطلبات النمو والتنمية وتخفيض معدل البطالة، وتعد مشكلة البطالة من المشاكل المعقدة متعددة الأبعاد، وتشمل كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي، فمن ناحية البعد الاجتماعي تؤدي البطالة الى شيوع الفقر والجوع والحرمان وانتشار الجرائم والعنف الاسري، ومن ناحية البعد النفسي تؤدي البطالة الى شيوع الامراض النفسية وعدم الثقة بالنفس، ومن ناحية البعد الاقتصادي تؤدي البطالة الى انخفاض الطلب وبالتالي حصول حالات الانكماش والركود الاقتصادي. ان الاستثمار في العراق لايزال محدوداً، بسبب ضعف البيئة الاستثمارية المناسبة نتيجة لضعف الاستقرار السياسي والمالي وضعف البنى التحتية، اذ شهد عام 2007 اضطرابات امنية دموية كما شهد عام 2014 الحرب ضد التنظيمات الارهابية وانخفاض اسعار النفط الخام التي تعد المورد الاول للإيرادات في الموازنة العامة للدولة بعد ان وصل سعر برميل النفط الخام نحو 40 دولار تقريباً فضلا عن ما جرى في عام 2020 من انتشار وباء (كوفيد-19) وتوقف الكثير من الانشطة عن مزاولة اعمالها، وهذا ما انعكس بشكل سلبي على امكانية الاستثمار في خلق فرص العمل وتقليص البطالة.

مشكلة البحث: يعاني العراق من انتشار البطالة والتي تقف ورائها اسباب عديدة، والتي نجم عنها اثاراً سلبية على حياة الفرد والمجتمع بشكل عام، مسببة هدراً في امكانيات العراق البشرية والاقتصادية،لذا ينبغي الاسراع في ايجاد حلول لمعالجة البطالة تتلائم مع امكانيات واقتصاد العراق، لذا تقوم مشكلة البحث على التساؤل الاتي: هل يؤثر الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان هناك تأثير إيجابي طويل الاجل لنسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة على مستوى التشغيل من خلال دوره في تخفيض معدل البطالة بمعنى وجود علاقة توازنية عكسية خطية طويلة الاجل بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

1- تحليل العلاقة بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة.

2- تقدير العلاقة بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في العراق.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في تناول ظاهرة البطالة التي لها تأثير كبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، فضلا عن اظهاره لمدى استجابة معدل البطالة تجاه تغيرات الاستثمار المحلي في العراق.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في تحليل العلاقة بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في العراق، واعتماد اساليب الاقتصاد القياسي منهجية ARDL وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار على معدل البطالة وعلى اختلاف انواع الاستثمار سواء العام أو الخاص أو الاجنبي، اما هذه الدراسة فقد تناولت تأثير نسبة

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/3
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة على معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021)، ومن هذه الدراسات التي اطلاع عليها الباحث:

1- **دراسة Johnny, Timipere, Krokeme, & Markjackson (2018):**

Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment rate in Nigeria (1980-2015).

هدفت الدراسة الى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في نيجيريا للمدة (1980-2015)، اذ استخدمت الدراسة متغيرين مستقلين هما (الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال) ومتغير واحد تابع هو(معدل البطالة) وتشمل الاختبارات التي تم إجراؤها: اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، والمربعات الصغرى العادية. توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في نيجيريا، والى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تكوين رأس المال ومعدل البطالة في نيجيريا.

2- **دراسة احمد ابراهيم حسين البجاري وخالد حمادي حمدون المشهداني (2019):** قياس أثر الاستثمار الخاص والاجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017). هدفت الدراسة الى قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة للمدة (1985-2017)، وذلك باستخدام التحليل القياسي من خلال برنامج (EViews10) وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، توصلت الدراسة إلى أن (78%) من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والباقي (12%) تفسرها متغيرات خارجية أو المتغير العشوائي.

3- **دراسة Islamiah, Zamhuri, Rahmatia, & Paddu (2021):**

The Impact of Investment and Government Spending on the Unemployment Rate

هدفت الدراسة الى مراقبة وتحليل العوامل المؤثرة في معدل البطالة من خلال التغيرات في مستوى الاستثمار و الإنفاق الحكومي. تم إجراء اختبار الفرضيات في هذه الدراسة باستخدام طريقة تحليل انحدار Panel data، والتي تدرس العلاقة بين تأثير متغير واحد على متغير آخر باستخدام برنامج IBM SPSS 22. توصلت الدراسة الى أن مستوى الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل كبير على معدل البطالة وان ارتفاع مستوى الاستثمار سيخلق فرص عمل جديدة مما سيؤدي بشكل غير مباشر إلى خفض معدل البطالة.

4- **اريا لله محمد والجوزي جمليه (2021): أثر الاستثمار العمومية على معدلات البطالة في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2018:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر الاستثمار العمومي على معدل البطالة في الجزائر للمدة (1990-2018)، وذلك باستخدام التحليل القياسي وتطبيق نموذج ARDL. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

5- **دراسة خالد روكان عواد ومهند خميس عبد وبلال محمد اسعد (2021) :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (2004-2017)- دراسة تحليلية باستخدام التكامل المشترك المتزامن:** هدفت الدراسة الى تحديد أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل للعراق على البطالة ومدى اسهامها في التشغيل عبر تحليل العلاقة بينهما، وذلك باستخدام التحليل

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

القياسي من خلال برنامج (Eviews 9) وتطبيق اختبار جوهانسن – جسليوس. توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين تدفقات الاستثمار الاجنبي والبطالة، وان التغيرات في معدل البطالة تفسر التغير الذي يحصل لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

المحور الاول: الاطار النظري للاستثمار المحلي والبطالة

أولا: مفهوم الاستثمار المحلي: يقصد بالاستثمار المحلي هو توظيف الاموال في مختلف الانشطة والمجالات المتاحة للاستثمار داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني، ويشمل كل من الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام والقطاع الخاص (ال شبيب،2009: ص47). مهما كانت طبيعتها، اذ تكون ملكيتها ملكية محلية سواء كانت مصادر تمويلها من قبل القطاع العام أو الخاص وبالتالي تعود ربحيتها للقائمين بالاستثمار الذين يحملون جنسية البلد الذي اقيمت عليه تلك الاستثمارات (عبادي والخفاجي،2021 ص189). ويعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي بانه التغييرات في اجمالي تكوين رأس المال والذي يتكون من مجموع النفقات لزيادة الاصول الثابتة في الاقتصاد مضافاً اليه التغير في المخزون (بن فراق، 2022: ص 554). ان الاستثمارات العامة التي تنضوي تحت مظلة الاستثمار المحلي هي الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الاهداف اي تعظيم العائد الاجتماعي والتي تمول عن طريق الموازنة العامة للدولة (علوان، 2012: ص 37). والتي تشمل الاستثمارات الانتاجية في الانشطة السلعية كالزراعة والصناعة أو في الانشطة الخدمية الانتاجية كالتجارة والسياحة فضلا عن الاستثمار في البنى التحتية كالطرق والجسور والمطارات والموانئ والمدارس والمستشفيات (عبادي والخفاجي،2021 : ص186-187). في حين ان الاستثمارات الخاصة تشمل الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات والشركات المملوكة للقطاع الخاص والتي تتخذ قرارها الاستثماري بدافع تعظيم العائد الخاص (البجاري والمشهداني، 2019: ص170).

ثانيا: مفهوم البطالة: تعرف البطالة على انها الحالة التي يوجد فيها عدد كبير من الاشخاص الاصحاء في سن العمل والذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يستطيعون العثور على فرص عمل بمستويات الأجور الحالية، اذ يتم استبعاد الأشخاص غير القادرين على العمل لأسباب جسدية ونفسية وعقلية، أو الذين لا يرغبون في العمل (Ahuja,2019:P278). كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البطالة بانها جميع الافراد الذين تجاوزوا سن (15) سنة ولا يعملون عملاً ماجوراً أو عملاً حراً خلال مدة زمنية معينة (فهد واخرون، 2021: ص174).

ويعد الشخص عاطلاً عن العمل في القوى العاملة إذا لم يكن لديه وظيفة ولكنه كان يبحث بنشاط عن وظيفة خلال الأسابيع الأربعة السابقة (mishkin,2015: p546). ويتم قياس معدل البطالة كما يأتي :(Matar and Rashid,2023:p164)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد القوى العاملة}} * 100$$

قد تكون مقاييس التشغيل والبطالة مرتفعة للغاية في بعض الدول التي تمنح إعانات البطالة للعاطلين، إذ يمكن أن يؤدي توافر تلك الإعانات إلى تضخيم الإحصاءات من خلال إعطاء الحافز على التسجيل كعاطل عن العمل، إذ يختار الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل إعلان أنفسهم عاطلين عن العمل للحصول على المزايا وقد يحاول الأشخاص الذين لديهم وظائف مدفوعة الأجر وغير

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/3
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

مصرح فيها بالحصول على إعانات البطالة فضلاً عن الأموال التي يكسبونها من عملهم الخاص (فهد واخرون2021: ص175). وعلى الرغم من الانتقادات الموجة لكيفية احتساب معدل البطالة الا ان الصيغة المشار اليها هي الصيغة التي تعتمدها جميع الدول وكذلك منظمة العمل الدولية عند مقارنة معدلات البطالة بين الدول (Mahmood,2020:p963). ويتم مقارنة معدل البطالة مع المعدل الطبيعي للبطالة والذي نقصد به هو معدل البطالة الذي يظل قائماً حتى عندما يتم تعديل الأجور في سوق العمل بشكل كامل في الاجل الطويل، والذي يتغير بدوره بعدة عوامل اهمها الزيادة السكانية التي ترجع لها النسبة الاكبر فضلاً عن تكوين القوى العاملة والتغيرات في نمو الانتاجية، ففي الولايات المتحدة تراوح معدل البطالة الطبيعي بين 4% و5% في الخمسينيات من القرن العشرين ونحو 6% في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وأقل بقليل من 5% بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (mishkin,2015:p561-563). ان محاولة تحقيق معدل بطالة اقل من المعدل الطبيعي يعني زيادة التضخم بشكل سريع وهذا له اثر سلبي على اقتصاد البلد، لذا يمكن تعريف معدل البطالة الطبيعي بانه اقل معدل بطالة ممكن تحقيقه بدون ان يؤدي ذلك الى زيادة معدلات التضخم. ويتفق الاقتصاديون على ان معدل البطالة الطبيعي هو 4% واستخدمت كل من السياسة النقدية والمالية هذا المعدل لتحقيق التوظيف الكامل (Mahmood,2020:p 964).

ثالثا: علاقة الاستثمار المحلي بالبطالة: الطلب على الاستثمار له أهمية حاسمة في تحديد الدخل والعمالة في ظل استقرار دالة الاستهلاك في المدى القصير، فعند زيادة مستوى الاستثمار يزاد مستوى الدخل والتوظيف (انخفاض معدل البطالة). وفقا للاقتصادي كينز فإن توازن الاقتصاد الرأسمالي لا يتأسس بشكل عام على مستوى التوظيف الكامل، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الطلب على الاستثمار غير كاف لتغطية فجوة الادخار المقابلة لمستوى التوظيف الكامل. فخلال المدة من (1929-1933) شهدت الاقتصادات الرأسمالية كسادًا حادًا تسبب في انتشار ظاهرة البطالة الاجبارية (غير الارادية) وسريان الجوع والفقر بين الطبقات العاملة وخسارة كبيرة في الإنتاج والدخل، أرجع الاقتصاديون الكلاسيكيون هذه البطالة والكساد إلى معدلات الأجور المرتفعة التي حافظت عليها النقابات العمالية والحكومة، لكن هذا التفسير لم يثبت صحته. إلا ان كينز طرح وجهة نظر مفادها أن الانخفاض الكبير في الاستثمار هو الذي تسبب في الكساد والزيادة الكبيرة في البطالة الاجبارية، فوفقًا لكينز كان الاستثمار متقلبًا للغاية وشهد انخفاضًا حادًا بسبب التوقعات المتشائمة لأصحاب المشاريع حول الأرباح المتوقعة من الاستثمار والتي أدت إلى انخفاض الطلب الكلي (الإنفاق) والذي من خلال عمل المضاعف تسبب في انخفاض اكبر في الدخل (الناتج) والعمالة اي زيادة معدل البطالة. على سبيل المثال، خلال سنوات الكساد الأربع من (1929-1933) شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاع في معدلات البطالة التي كانت (3.2%) فقط في عام 1929 إلى (25%) في عام 1933، أي واحد من كل أربعة في القوى العاملة في الولايات المتحدة أصبح عاطلا عن العمل، وانخفض مستوى الدخل القومي من 315 مليار دولاراً عام 1929 إلى 222 مليار دولاراً عام 1933 بأسعار عام 1972، أي بانخفاض قدره 93 مليار دولاراً في أربع سنوات فقط، وفقًا لكينز كان السبب في ذلك هو الانخفاض الحاد في الاستثمار من 56 مليار دولاراً في عام 1929 إلى 8.5 مليار دولاراً في عام 1993 Ahuja,2019: p219 and p182). ويمكن ملاحظة ذلك ايضاً من خلال العلاقة القوية بين مكونات الاستثمار المحلي (العام والخاص)، اذ ان الاستثمار العام يحفز الاستثمار الخاص من

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/3
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

خلال الاستثمار في البنى التحتية وبالتالي التأثير على كثير من المتغيرات ومنها البطالة، اذ تشير 32 دراسة من مجموع 39 دراسة حول دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى وجود تأثير إيجابي للبنية التحتية على كلاً من الإنتاج، والكفاءة، والإنتاجية، والاستثمار الخاص والتوظيف (طلحة واسماعيل،2021: ص2).

المحور الثاني: واقع الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في العراق للمدة [2004-2021]

أولا: واقع الاستثمار المحلي: يتكون الاستثمار المحلي في العراق من اجمالي الاستثمارات في كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص والتي تتألف بدورها من مجموعة من الانشطة الاقتصادية وهي (الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك، التعدين والمقالع والتي تضم النفط الخام وانواع اخرى من التعدين الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء، البناء والتشييد، النقل والاتصالات والتخزين، تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه، البنوك والتأمين، ملكية دور السكن، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية)، يحجم القطاع الخاص عن الدخول في انشطة النفط الخام وخدمات التنمية الاجتماعية فيما لم تدخل في حسابات القطاع العام ملكية دور السكن وخدمات التنمية الشخصية طيلة سنوات الدراسة (الجهاز المركزي، 2023). بعد سقوط النظام السياسي والاقتصادي المركزي عام 2003 والتحول نحو اقتصاد السوق ورفع العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق وبدء زيادة صادرات النفط الخام التي تعد المورد الاساسي للموازنة العامة للبلاد، بدأت الاستثمارات العامة (الحكومية) بالتزايد نتيجة لذلك حيث وصلت نسبة الاستثمارات العامة عام 2006 (94.43%) من الاستثمار المحلي الى ان حدث تراجع عام 2007 نتيجة الاحداث الامنية التي امتدت اثارها الى السنوات التالية، في حين كانت مشاركة القطاع الخاص محدودة جدا للمدة الممتدة (2004 – 2008) بسبب الاوضاع الامنية وعدم توفر البنى التحتية المحفزة للاستثمار فضلا عن الفساد والبيروقراطية. في حلول عام 2009 وبداية المبادرات الحكومية المشجعة على الاستثمار الخاص وتحسن الوضع الامني بدأت استثمارات القطاع الخاص بالزيادة الى ان وصلت نسبة الاستثمارات الخاصة (16.76%) من الاستثمار المحلي عام 2013، في حين حافظ القطاع العام على استثماراته كمعدل (90%) من الاستثمار المحلي خلال الفترة الممتدة من (2009 – 2013) الى ان شهد عام 2014 تراجع في اسعار النفط الخام وبداية الحرب ضد التنظيمات الارهابية التي صاحبها تبني الحكومة لسياسات التقشف التي ادت الى تراجع نسبة الاستثمارات العامة الى ان بلغت (49.09%) من الاستثمار المحلي في عام 2017، في حين ارتفعت مساهمة الاستثمار الخاص خلال نفس المدة(2014 -2017) لتصل الى (50.91%) من الاستثمار المحلي عام 2017. في عام 2018 وحلول عام 2019 بدأت نسبة الاستثمارات العامة بالتزايد بعد توقف العمليات العسكرية وتزايد اسعار النفط الخام إذ وصلت النسبة (78.09%) من الاستثمار المحلي عام 2019 الى ان تراجعت مرة اخرى عام 2020 بسبب انتشار وباء (كوفيد-19) وما ترتب عليه من انخفاض اسعار النفط الخام وبالتالي انخفاض نسبة الاستثمارات العامة من الاستثمار المحلي، وكما موضح في الجدول (1) والشكل (1).

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

جدول (1) : مكونات الاستثمار المحلي

السنة	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الاستثمار المحلي *	نسبة الاستثمار الخاص / الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار العام / الاستثمار المحلي
2004	434,764,860	3,247,625,700	3,682,390,560	11.81	88.19
2005	654,988,706	11,133,972,700	11,788,961,406	5.56	94.44
2006	993,523,333	16,837,603,400	17,831,126,733	5.57	94.43
2007	669,364,565	6,861,039,874	7,530,404,439	8.89	91.11
2008	709,425,127	20,554,542,800	21,263,967,927	3.34	96.66
2009	1,164,868,890	11,254,116,300	12,418,985,190	9.38	90.62
2010	2,157,756,930	24,400,333,224	26,558,090,154	8.12	91.88
2011	2,390,242,750	24,989,344,194	27,379,586,944	8.73	91.27
2012	3,381,094,541	31,652,831,406	35,033,925,947	9.65	90.35
2013	8,428,008,089	41,857,085,682	50,285,093,771	16.76	83.24
2014	10,961,751,357	41,150,560,104	52,112,311,461	21.03	78.97
2015	14,648,946,082	30,879,439,961	45,528,386,043	32.18	67.82
2016	10,460,244,848	15,652,411,010	26,112,655,858	40.06	59.94
2017	16,293,114,754	15,710,925,528	32,004,040,282	50.91	49.09
2018	11,063,522,736	22,375,589,054	33,439,111,789	33.09	66.91
2019	11,246,459,135	40,093,673,325	51,340,132,460	21.91	78.09
2020	7,717,113,663	7,234,651,767	14,951,765,430	51.61	48.39
2021	7,649,318,193	9,266,792,322	16,916,110,515	45.22	54.78
معدل النمو	17.27%	6%	8.84%	/	/

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على بيانات وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للحصاء، 2023 .
* تم الاعتماد على بيانات الاستثمار الخاص والعام على بيانات اجمالي تكوين رأس المال الثابت لكلا القطاعين و بالأسعار الثابتة (100=2007) (الف دينار)، وتم استبعاد التغير في الخزين لكونه متبقي ولا يوجد بالأسعار الثابتة

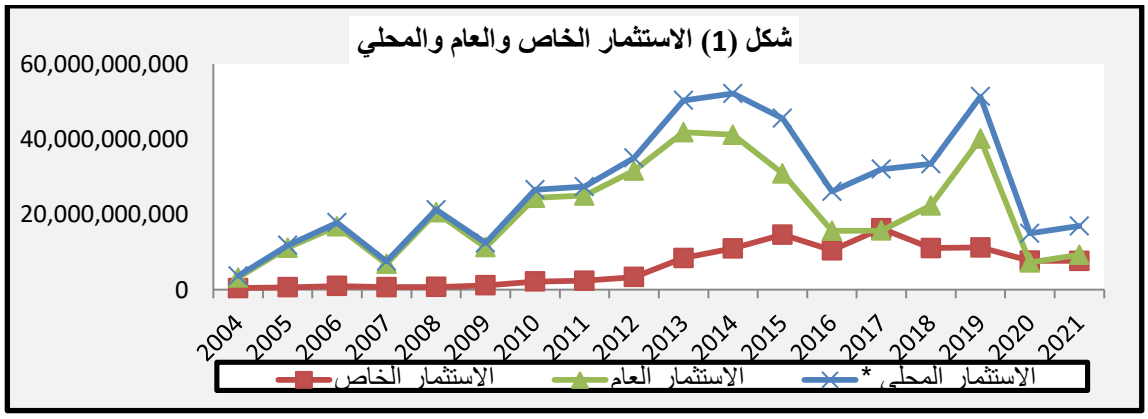

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على بيانات جدول (1) .

ثانيا: واقع البطالة في العراق: بعد عام 2003 ونتيجة العمليات العسكرية على العراق التي نتج عنها دمار وتخريب في البنى التحتية وتوقف الكثير من الصناعات والمعامل وغيرها من النشاطات ادى ذلك الى انتشار ظاهرة البطالة، وهذا ما تظهره النسب العالية لمعدلات البطالة إذ بلغت (26.8%) عام 2004 وبعد ذلك بدأت معدلات البطالة بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت الى (8.3%) عام 2011 وهذه نتيجة منطقية لقيام الحكومة بإعادة تشكيل الجيش والقوى الامنية والتوسع في تعيين الخريجين وارجاع المفصولين سابقاً من الوظيفة في جهازها الذي غالبا ما يكون في الجانب الخدمي أو الاداري، لكن بعد عام 2014 ونتيجة انتهاج الحكومة برنامجها التقشفي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام وما رافق هذا العام

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

من احداث ادى ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة واستمرت بالارتفاع بعد ذلك الى ان وصلت معدلات البطالة الى اعلى مستوى لها منذ عام 2006 حيث بلغت (16.5%) عام 2021 لعدة اسباب كان من ضمنها الاضطراب السياسي آنذاك والوضع الاقتصادي المتردي بسبب انخفاض اسعار النفط وتوقف الكثير من المشاريع بسبب (كوفيد-19)، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة بسبب توافد العمالة الاجنبية وارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يتراوح بحدود (2.6%) سنوياً. حيث بلغ عدد سكان العراق (41) مليون نسمة حسب الاسقاطات السكانية لعام 2021 في حين بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة (39.5%) لنفس العام (المجموعة الاحصائية،2023: ص3 وص18)، وكما موضح في الشكل (2) .

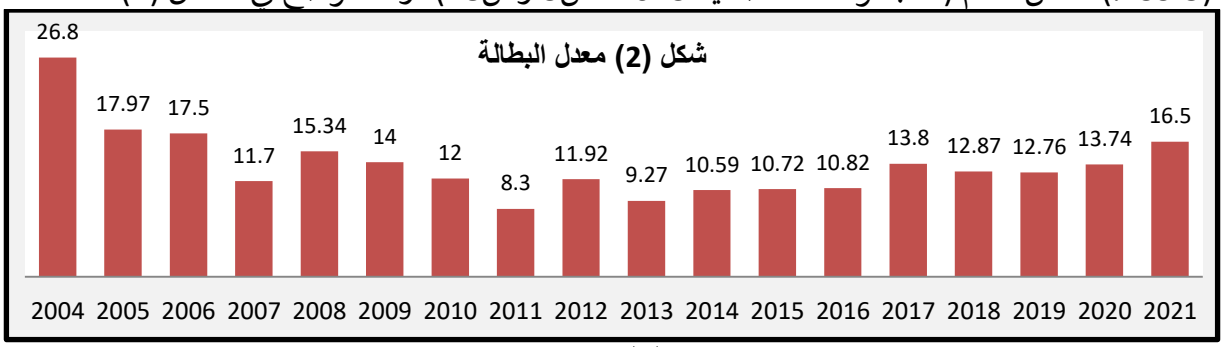

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء، 2023.

ثالثا: نسبة الاستثمار المحلي/ الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة: من اجل تحديد طبيعة التأثير الذي يتركه الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق قام الباحث بأخذ نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي ومقارنتها مع معدلات البطالة وبالأسعار الثابتة لكل من الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي وذلك لتجنب تأثير التغير في المستوى العام للأسعار وعلى طول السلسلة الزمنية المدروسة وكما في الجدول (2) .

جدول (2)* : نسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة

السنة	الاستثمار المحلي *	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة **	نسبة الاستثمار المحلي / الناتج لمحلي الاجمالي	معدل البطالة
2004	3,682,390,560	101,845,262,400	3.616	26.8
2005	11,788,961,406	103,551,403,400	11.385	17.97
2006	17,831,126,733	109,389,941,300	16.301	17.5
2007	7,530,404,439	111,455,813,400	6.756	11.7
2008	21,263,967,927	120,626,517,100	17.628	15.34
2009	12,418,985,190	124,702,847,900	9.959	14
2010	26,558,090,154	132,687,028,600	20.016	12
2011	27,379,586,944	142,700,217,000	19.187	8.3
2012	35,033,925,947	162,587,533,100	21.548	11.92
2013	50,285,093,771	174,990,175,000	28.736	9.27
2014	52,112,311,461	178,951,406,900	29.121	10.59
2015	45,528,386,043	183,616,252,100	24.795	10.72
2016	26,112,655,858	208,932,109,700	12.498	10.82
2017	32,004,040,282	205,130,066,900	15.602	13.8
2018	33,439,111,789	210,532,887,200	15.883	12.87
2019	51,340,132,460	222,141,229,700	23.111	12.76
2020	14,951,765,430	195,402,549,500	7.652	13.74
2021	16,916,110,515	198,496,540,500	8.522	16.5
معدل النمو	8.84%	3.78%	4.88%	-2.66%

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، 2023.
*** الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (الف دينار) .**

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

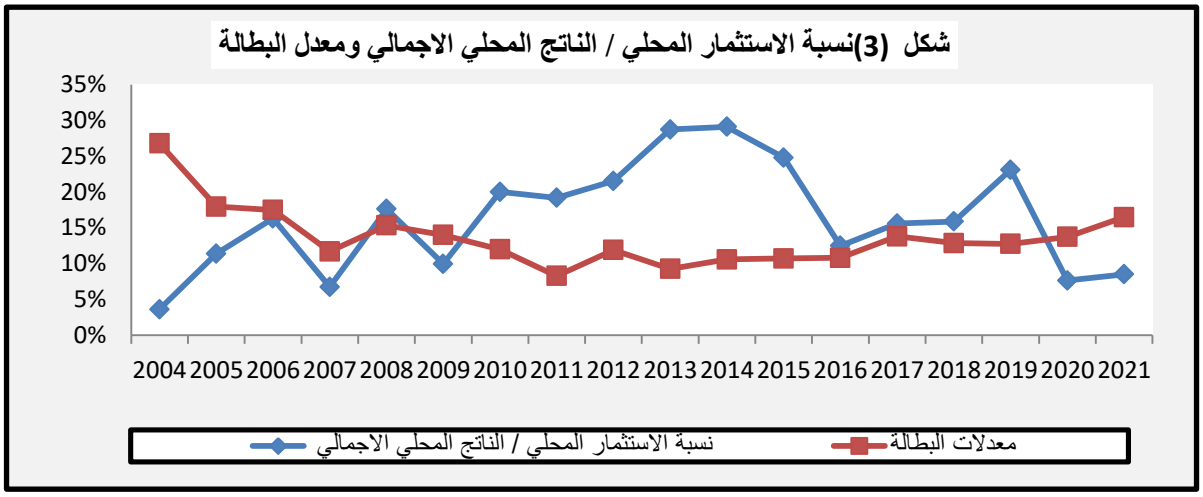

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على بيانات جدول (2).

من خلال الجدول (2) لم تتضح طبيعة التأثير الذي يتركه الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق حيث شهدت سنوات من السلسلة الزمنية المدروسة انه عند ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي / الناتج المحلي الاجمالي انخفضت معدلات البطالة في حين شهدت سنوات اخرى ارتفاع في معدلات البطالة والعكس صحيح، وكما موضح في الشكل (3) لذا سيتم الانتقال الى المحور الثالث لقياس وتحليل تأثير الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة.

المحور الثالث: قياس وتحليل تأثير الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق للمدة [2004-2021]

أولا: توصيف النموذج: سيتم تحليل العلاقة بين نسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل البطالة في العراق، إذ يمثل معدل البطالة متغير تابع (UN)، في حين نسبة الاستثمار المحلي تمثل متغير مستقل (I)، وكما في الصيغة العامة للنموذج:

$$UN = f(I) \quad .....(1)$$

$$\Delta UN_t = C + \sum_{t-1}^{n} \propto_1 UN_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \propto_2 I_{t-1} + \beta_1 I + \mu_t \quad .....(2)$$

حيث ان:

UN: معدل البطالة.

I: نسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابت.

Δ: الفرق الأول للمتغير.

C: الحد الثابت.

N: الحد الأعلى لمدة الابطاء المثلى.

$\propto_1, \propto_2$: الميل (slope) في الاجل القصير.

β_1 : الميل (slope) في الاجل الطويل.

μ_t :حد الخطأ العشوائي.

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

ثانيا، تحديد البيانات، تم استعمال بيانات معدلات البطالة (LnUN) ونسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي (LnI) بألاف الدنانير العراقية وبالأسعار الثابتة لعام 2007، وقد تم تحويل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من سنوية إلى فصلية - وذلك لقلة عدد المشاهدات المتاحة بالنسبة لاختبار جذر الوحدة - للمدة (2004.Q1 - 2021.Q4) باستعمال طريقة (Litterman) و بأخذ صيغة اللوغاريتم الطبيعي وبهذا يكون عدد المشاهدات المدروسة (72) مشاهدة، وكما موضح في الملحق (1).

ثالثا: اختبارات جذر الوحدة: يعد اختبار (ديكي – فولر الموسع ADF) واختبار (فيليبس – بيرون PP) من اشهر اختبارات جذر الوحدة، والهدف منها هو لتجنب ظاهرة الانحدار الزائف، اذ يتضح من جدول (3) في ادناه ان السلاسل الزمنية لكلا المتغيرين (LnUN,LnI) ساكنتين (Stationarity) عند الفرق الاول (1)، حسب قيمة (P–Value) فهي أقل من (5%) وذلك عند حد التقاطع (Intercept)، وهذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على سكون السلسلتين الزمنيتين عند الفرق الاول.

جدول (3) : اختبارات جذر الوحدة (ADF,PP)

	عند المستوى (Level)		عند الفرق الأول	
الاختبارات / المتغيرات	ADF	PP	ADF	PP
	Prob	Prob	Prob	Prob
LnUN	0.2015	0.0738	0.0070	0.0122
LnI	0.8076	0.1859	0.0001	0.0006

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

رابعا، تقدير نموذج ARDL، تم تقدير النموذج باعتبار ان نسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي (LnI) متغير مستقل ومعدلات البطالة (LnUN) متغير تابع، ومن خلال الجدول (4) تم التوصل الى ان قيمة R-squared تساوي (0.98) اي ان (98%) من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل، وان قيمة (P-value) لإحصائية F المحتسبة تساوي (0.000) وهي اصغر من (5%) مما يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي يؤكد على معنوية النموذج احصائياً، علما ان نموذج ARDL يحتاج الى عدد مشاهدات اكثر من 30 مشاهدة للمتغير.

ARDLجدول (4) : نتائج تقدير نموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNUN(-1)	1.985714	0.120008	16.54657	0.0000
LNUN(-2)	-1.408186	0.267161	-5.270927	0.0000
LNUN(-3)	0.149421	0.260956	0.572592	0.5691
LNUN(-4)	0.173171	0.109020	1.588431	0.1175
LNI	0.076199	0.039074	1.950115	0.0559
LNI(-1)	-0.243212	0.082601	-2.944440	0.0046
LNI(-2)	0.225395	0.080533	2.798796	0.0069
LNI(-3)	-0.094063	0.037594	-2.502086	0.0151
C	0.348933	0.112551	3.100213	0.0030
R-squared	0.982738	Mean dependent var		2.536834
Adjusted R-squared	0.980397	S.D. dependent var		0.215371
S.E. of regression	0.030154	Akaike info criterion		-4.042250
Sum squared resid	0.053647	Schwarz criterion		-3.748492
Log likelihood	146.4365	Hannan-Quinn criter.		-3.925854
F-statistic	419.8574	Durbin-Watson stat		2.020553
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

خامسا، اختبار التكامل المشترك لنموذج ARDL **باستخدام** F – Bounds Test، بعد تقدير نموذج ARDL يتم استعمال هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/3
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

المدروسة (تكامل مشترك) والذي يحصل عندما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنةً عند الفرق الأول I(1) او مزيج بين الفرق الأول I(1) والمستوى I(0) ويتضح من خلال الجدول (5) ان قيمة F-statistic) المحتسبة بلغت (3.715493) وهي اعلى من الحد الاعلى (3.51) عند I(1) واعلى من الحد الادنى (3.02) عند I(0) وذلك عند مستوى معنوية 10% مما يعني رفض فرض العدم (H0) والذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وقبول الفرض البديل (H1) والذي ينص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

جدول (5) : اختبارF – Bounds

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.715493	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

سادسا : اختبارات جودة تقدير النموذج : من خلال الجدول (6) يلاحظ أن البواقي لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يظهرها اختبار (Breusch–Godfrey) اذ ان قيمة (P-Value) لـ (Obs*R-Squared) تساوي (0.2314) وهي اعلى من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل فضلاً عن ذلك ان بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة انعدام ثبات التباين أو انعدام ثبات التجانس كما يظهرها اختبار (Breusch–Pagan–Godfrey) حيث إن قيمة (P-Value) لـ (Obs*R-Squared) تساوي (0.6686) وهي اعلى من (5%) مما يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل، كذلك فإن النموذج المقدر وحسب اختبار (RamseyRESET) (Ramsey Regression Equation Specification Error Test) جيد التوصيف حيث تبلغ قيمة (P- Value) لـ F-statistic (0.9436) وهي أكبر من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص بأن النموذج لا يعاني من مشكلة خطأ في التوصيف. واخيراً فإن معلمات النموذج المقدر مستقرة (Stable) كما يوضحها اختبار (CUSUM) (Cumulative Sum Test) حيث إن نتائج التقدير تقع بين حدي الثقة وهذا يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل كما يوضحها الشكل (4).

جدول (6) : اختبارات جودة تقدير النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.282137	Prob. F(2,57)	0.2853
Obs*R-squared	2.927437	Prob. Chi-Square(2)	0.2314
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.688934	Prob. F(8,59)	0.6996
Obs*R-squared	5.809508	Prob. Chi-Square(8)	0.6686
Scaled explained SS	8.684434	Prob. Chi-Square(8)	0.3696

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNUN LNUN(-1) LNUN(-2) LNUN(-3) LNUN(-4) LNI LNI(-1) LNI(-2) LNI(-3) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.071077	58	0.9436
F-statistic	0.005052	(1, 58)	0.9436
Likelihood ratio	0.005923	1	0.9387

من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

شكل (4) اختبـار (CUSUM)

المصدر: مـن عمـل الباحـث استنـاداً إلـى الـبرنامـج الاحصائـي (Eviews12).

سابعا : التفسـير الاقتصـادي لنتـائج تحليـل نمـوذج ARDL : من خلال الجدول (7) يتضح ان هناك تأثير إيجابي طويل الاجل لنسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة عـلى مسـتوى التشـغيل مـن خـلال دوره في تخفـيض معـدل البطالـة وهي علاقـة مطابقـة للنظريـة الاقتصادية، فزيادة نسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي LNI بنسبة (1%) سيؤدي الى انخفاض معدل البطالة LNUN بنسبة (0.357) بافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة والعكس في حالة الانخفاض، فضلا عن ان قيمة (P – Value) للمتغير LNI في الاجل الطويل أقـل مـن (5%) مـما يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل اي معنوية المعلمة من الناحية الاحصائية.

جدول (7) : نتائج تقدير نموذج ARDL في الاجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNUN)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/04/23 Time: 21:43
Sample: 2004Q1 2021Q4
Included observations: 68

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNI	-0.357245	0.092462	-3.863716	0.0003
C	3.493555	0.254926	13.70418	0.0000

EC = LNUN - (-0.3572*LNI + 3.4936)

المصدر: مـن عمـل الباحـث استنـاداً إلـى الـبرنامـج الاحصائـي (Eviews12).

ان اي اختلال يحصل لهذه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرين في الاجل القصير فإن معامل تصحيح الخطأ (ECM) هو من سيعيد التوازن، حيث ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (-0.0999) حيث بلغت قيمة لـ (P-value) (0.0012) وهي اصغر من (5%)، وان سرعة التصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل بلغت (-0.0999) فصل (وحدة زمن) اي ان (9.99%) من اخطاء الاجل القصير التي حدثت في الفصل الحالي يمكن تصحيحها خلال الفصل القادم، وكما في

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/3
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

الجدول (8) **جدول (8) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للأجل القصير**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNUN)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/04/23 Time: 14:03
Sample: 2004Q1 2021Q4
Included observations: 68

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNUN(-1))	1.085594	0.109244	9.937353	0.0000
D(LNUN(-2))	-0.322592	0.159459	-2.023040	0.0476
D(LNUN(-3))	-0.173171	0.106641	-1.623872	0.1097
D(LNI)	0.076199	0.036699	2.076302	0.0422
D(LNI(-1))	-0.131332	0.049212	-2.668686	0.0098
D(LNI(-2))	0.094063	0.035405	2.656809	0.0101
CointEq(-1)*	-0.099879	0.029422	-3.394750	0.0012

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- هناك تأثير إيجابي طويل الاجل لنسبة الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة على مستوى التشغيل من خلال دوره في تخفيض معدل البطالة.

2- ان زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (1%) سيؤدي الى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.357) وان انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة (1%) سيؤدي الى زيادة البطالة بنسبة (0.357) وذلك في الاجل الطويل.

3- ان حصول اي اختلال في العلاقة الطويلة الاجل بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في الاجل القصير سيتم تصحيحها بعد مرور مدة عشر فصول اي سنتين ونصف.

4- نما الاستثمار الخاص بمعدل نمو (17.27%) خلال مدة الدراسة مقارنة بمعدل نمو الاستثمار العام الذي بلغ (6%)، مما يعني ان الاستثمار العام اكثر عرضه للتقلب بسبب اعتماد مخصصاته على الموازنة العامة والتي بدورها تعتمد على ايرادات النفط الخام المتقلبة، وبالتالي صعوبة الاعتماد عليه في محاربة ظاهرة البطالة.

التوصيات:

1- قيام الحكومة باتباع برامج الاشغال العامة الموفرة لفرص العمل والتي غالباً ما تكون في مشاريع البنى التحتية وبالتالي تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار مما يؤدي الى توفير فرص عمل جديدة.

2- قيام الحكومة بتخصيص مبالغ للاستثمار في مشاريع كثيفة العمل والمدرة للإيرادات في نفس الوقت كالمشاريع السلعية الانتاجية كالزراعة والصناعة والمشاريع الخدمية الانتاجية كالسياحة.

3- توفير البيئة الاستثمارية المناسبة وذلك من خلال وضوح القوانين ومحاربة البيروقراطية والفساد وتوفير الحوافز والاعفاءات المشجعة على استثمار القطاع الخاص وتشغيل الايدي العاملة المحلية مع ضرورة وضع قيود على تشغيل الايدي العاملة الاجنبية.

4- ضرورة اعتماد الحكومة على طرق جديدة في تمويل الاستثمار العام كصناديق التنمية وتقليل الاعتماد على ايرادات الموازنة العامة المتقلبة وبالتالي توفير ايرادات مستقرة نسبياً للاستثمار.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/3
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

المصادر: References

اولا: المصادر باللغة العربية:

1- ال شبيب، دريد كامل،(2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري، عمان.
2- البجاري، احمد ابراهيم حسين، والمشهداني، خالد حمادي حمدون، (2019). قياس اثر الاستثمار الخاص والاجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (38)، ملحق العدد (123)، ص (167-183).
3- بن فراقي، منى، (2022). فعالية الاستثمار الخاص والعام للتنويع الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد (5)، العدد (1)، ص(552-568).
4- طلحة، الوليد، واسماعيل، طارق، (2021). تمويل البنى التحتية في الدول العربية: التحديات والخيارات، صندوق النقد العربي، العدد (86).
5- عبادي، بتول مطر، والخفاجي، غسان علي عبد الحسن، (2021). قياس العلاقة بين النفقات الاستثمارية العامة والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة دنانير، المجلد (1)، العدد (22)، ص (176-201).
6- علوان، قاسم نايف، (2012). ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط2 الاردن.
7- عواد، خالد روكان، وعبد، مهند خميس، واسعد، بلال محمد، (2021). مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العدد (1)، ص (331-347).
8- فهد، اسراء سعد، وجواد، عبدالله حيدر، وزغير، عمار نعيم، (2021). تأثير الفساد على البطالة في العراق للمدة (2003-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، العدد (خاص –ج2)، ص (169-184).
9- محمد، اريا لله، وجميلة، الجوزي، (2021). أثر الاستثمار العمومية على معدلات البطالة في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2018)، مجلة افاق علمية، المجلد(13)، العدد (1)، ص ص(621-640).
10- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، 2023.
11- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية (2022-2023)، 2023.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

1- Ahuja, H. L, (2019). Macroeconomics -Theory and Policy, S. Chand Publishing, Twentieth Edition, New Delhi.
2- Islamiah, N., Zamhuri, M. Y., Rahmatia, & Paddu, A. H. (2021). The Impact of Investment and Government Spending on the Unemployment Rate. International Journal of Innovative Science and Research Technology. Volume (6), Issue (1), pp. 329- 335.
3- Johnny, N., Timipere, E. T., Krokeme, O., &Markjackson, D. (2018). Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment rate in Nigeria (1980-2015).

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Volume (8), Issue (3), pp.56-68.
4- Mahmood, Saws an Ali, (2020). Measuring the impact of some Economic variables on unemployment rates in Iraq for the period (1990-2017), International Journal of Management, Volume (11), Issue (10), pp. 960-976.
5- Matar, Freak cheid and Rashid, Abdullah Mohammed, (2023). Measuring the impact of some Economic variables on the unemployment rate in Iraq for the period (2003-2020), World Bulletin of Management and Law (WBML), Volume (22), pp.162-175.
6- Mishkin, Frederic S, (2015). Macroeconomics -Policy and Practice, Cenveo Publisher Services, Second Edition, United States of America.

ثالثاً: المصادر العربية المترجمة الى اللغة الانكليزية والمصادرالاجنبية:

1. Ahuja, H. L, (2019). Macroeconomics-Theory and Policy, S. Chand Publishing, Twentieth Edition, New Delhi .
2. Al-Bajari, Ahmed Ibrahim Hussein, and Al-Mashhadani, Khaled Hamadi Hamdoun, (2019). Measuring impact Private and foreign direct investment in the unemployment rate in Iraq for the period (1985-2017), Al-Rafidain Development Magazine, Volume (38), Supplement to Issue (123), pp. 167-183.
3. Al-Shabib, Duraid Kamel, (2009). Investment and Investment Analysis, Dar Al-Bazouri, Amman.
4. Alwan, Qasim Nayef, (2012). Investment Management between Theory and Practice, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2nd edition, Jordan.
5. Awad, Khaled Rokan, Abd, Mohannad Khamis, & Asaad, Bilal Mohammad (2021). Journal of Business Economics for Applied Research, Issue (1), pp. (331-347).
6. Bin Faraqi, Mona, (2022). The effectiveness of private and public investment for economic diversification in Algeria- analytical study for the period (2000-2019), Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Volume (5), Issue (1), pp. 552-568 .
7. Ebadi, Batoul Matar, and Al-Khafaji, Ghassan Ali Abdul Hassan, (2021). Measuring the relationship between public investment expenditures and domestic investment in Iraq for the period (2004-2018), magazine Dinars, Volume (1), Issue (22), pp. 176-201.
8. Fahd, Israa Saad, Jawad, Abdullah Haider, and Zaghir, Ammar Naeem. (2021). The impact of corruption on unemployment in Iraq for the period (2003-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, Special issue, Part 2, pp. 169-184.
9. Iraqi Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, 2023.
10. Iraqi Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Annual Statistical Collection (2022-2023), 2023.

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

11. Islamiah, N., Zamhuri, M. Y., Rahmatia, & Paddu, A. H. (2021). The Impact of Investment and Government Spending on the Unemployment Rate. International Journal of Innovative Science and Research Technology. Volume (6), Issue (1), pp. 329- 335.
12. Johnny, N., Timipere, E. T., Krokeme, O., & Markjackson, D. (2018). Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment rate in Nigeria (1980-2015). International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Volume (8), Issue (3), pp.56-68.
13. Mahmood, Saws an Ali, (2020). Measuring the impact of some Economic variables on unemployment rates in Iraq for the period (1990-2017), International Journal of Management, Volume (11), Issue (10), pp. 960-976.
14. Matar, Freak cheid and Rashid, Abdullah Mohammed, (2023). Measuring the impact of some Economic variables on the unemployment rate in Iraq for the period (2003-2020), World Bulletin of Management and Law (WBML), Volume (22), pp.162-175.
15. Mishkin, Frederic S, (2015). Macroeconomics -Policy and Practice, Cenveo Publisher Services, Second Edition, United States of America.
16. Mohammad, Ariella, & Jamila, Al-Jaws, (2021). The impact of public investment on unemployment rates in Algeria - a Standard study during the period (1990-2018). Afaq Ilmia Journal, Volume (13), Issue (1), pp. 621-640.
17. Talha, Al-Walid, and Ismail, Tariq (2021). Infrastructure Financing in Arab Countries: Challenges and Options, Arab Monetary Fund, Issue (86).

تاريخ قبول النشر/2024/1/3 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.1

ملحق (1) نسبة الاستثمار المحلي على GDP ومعدل البطالة بعد تحويل البيانات السنوية الى فصلية

LNUN	LNI	Time	LNUN	LNI	Time
2.317105	3.289204	2013Q1	3.329389	1.515832	2004Q1
2.21305	3.353833	2013Q2	3.334102	1.042042	2004Q2
2.17134	3.38755	2013Q3	3.291022	1.015161	2004Q3
2.199461	3.398425	2013Q4	3.192747	1.462325	2004Q4
2.292293	3.388893	2014Q1	3.019004	2.046985	2005Q1
2.353403	3.378898	2014Q2	2.886674	2.339355	2005Q2
2.388804	3.366856	2014Q3	2.81576	2.534755	2005Q3
2.401582	3.350788	2014Q4	2.819572	2.695141	2005Q4
2.392784	3.327935	2015Q1	2.897343	2.850542	2006Q1
2.381087	3.277498	2015Q2	2.913299	2.883556	2006Q2
2.366213	3.186302	2015Q3	2.870657	2.811764	2006Q3
2.347795	3.024862	2015Q4	2.760517	2.594498	2006Q4
2.325358	2.716537	2016Q1	2.554784	2.031619	2007Q1
2.339086	2.492795	2016Q2	2.419075	1.633604	2007Q2
2.387735	2.399993	2016Q3	2.387364	1.702876	2007Q3
2.467175	2.463515	2016Q4	2.469052	2.173109	2007Q4
2.571538	2.665544	2017Q1	2.641096	2.742144	2008Q1
2.630818	2.761345	2017Q2	2.736372	2.936228	2008Q2
2.653132	2.791527	2017Q3	2.775018	2.958736	2008Q3
2.641234	2.766647	2017Q4	2.763901	2.825747	2008Q4
2.593675	2.678071	2018Q1	2.701114	2.422392	2009Q1
2.558604	2.676203	2018Q2	2.650196	2.159692	2009Q2
2.536905	2.761242	2018Q3	2.612433	2.1584	2009Q3
2.529154	2.924543	2018Q4	2.588868	2.419254	2009Q4
2.535564	3.152012	2019Q1	2.58019	2.821893	2010Q1
2.542369	3.222403	2019Q2	2.539886	3.000384	2010Q2
2.54966	3.178285	2019Q3	2.463235	3.072692	2010Q3
2.557534	2.994084	2019Q4	2.339822	3.070939	2010Q4
2.56609	2.51345	2020Q1	2.148042	2.994427	2011Q1
2.591253	2.046708	2020Q2	2.046527	2.948854	2011Q2
2.63216	1.69353	2020Q3	2.065079	2.931451	2011Q3
2.687502	1.625218	2020Q4	2.197785	2.941022	2011Q4
2.755672	1.888493	2021Q1	2.408282	2.978233	2012Q1
2.800253	2.065367	2021Q2	2.507456	3.026135	2012Q2
2.824772	2.209805	2021Q3	2.525615	3.09002	2012Q3
2.831004	2.349131	2021Q4	2.467499	3.175719	2012Q4

المصدر: مـن عمـل الباحـث استنـاداً إلـى جدول (2) والـبـرنـامـج الاحـصـائـي (Eviews12).